



سياسات الملكية الفكرية وريادة الأعمال بجامعة الملك عبدالعزيز

1448هـ / 2026م

سياسات الملكية الفكرية وريادة الأعمال بجامعة الملك عبد العزيز والتي تم إقرارها في جلسة مجلس الجامعة (الخامسة عشر) للعام الجامعي 1448/1447 هـ - 2026/2025 م بقرار رقم (7) وتاريخ 1448/8/1 هـ الموافق 2026/6/23 م، والمبنية على القواعد التنفيذية لللائحة البحث العلمي والابتكار بجامعة الملك عبد العزيز الموافق عليها من مجلس أمناء الجامعة في الاجتماع (الرابع) بقرار رقم (8) وتاريخ 1446/9/12 هـ الموافق 2025/3/12 م، والتي تم إقرارها في جلسة مجلس الجامعة (التاسعة) بقرار رقم (30) وتاريخ 1446/8/20 هـ الموافق 2025/2/19 م.

سياسات الملكية الفكرية وريادة الأعمال بجامعة الملك عبد العزيز والتي تم إقرارها
في جلسة مجلس الجامعة (الخامسة عشر) بقرار رقم (7) وتاريخ 1448/8/1هـ
الموافق 2026/6/23 م.

إعداد

مركز الابتكار وريادة الأعمال

مراجعة

الإدارة العامة للحوكمة المؤسسية والامتثال
الإدارة العامة للشؤون القانونية

الإشراف العام

نائب رئيس الجامعة للبحث العلمي والابتكار



قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
7	المقدمة
9	الفصل الأول: التعريفات
19	الفصل الثاني: مفهوم السياسة والغرض منها
23	الفصل الثالث: نطاق السياسة
29	الفصل الرابع: حيازة الملكية الفكرية
31	4-1. الاختراعات
32	4-2. حقوق التأليف والنشر
34	4-3. برامج الحاسب الآلي
34	4-4. المواد الملموسة
35	4-5. العلامات التجارية
36	4-6. الأسرار التجارية
39	الفصل الخامس: التعاون والشراكات
45	الفصل السادس: إدارة الجامعة للملكية الفكرية
46	6-1. الحوكمة والتشغيل
47	6-2. الإفصاح والحماية
49	6-3. الاستغلال التجاري
53	الفصل السابع: إيرادات حقوق الملكية الفكرية

59	الفصل الثامن: زيادة الأعمال
67	الفصل التاسع: تعارض المصالح
71	الفصل العاشر: السرية
75	الفصل الحادي عشر: تسوية النزاعات
79	الفصل الثاني عشر: الأحكام الختامية
83	ملحق (أ): قواعد إنشاء المجلس الاستشاري

المقدمة

انطلاقًا من رؤية جامعة الملك عبد العزيز نحو الريادة محليًا وإقليميًا ودوليًا، وسعيها لتكون منارة للعلم والتميز المعرفي وريادة الأعمال، والتي تمثل إحدى الأهداف الأساسية في الخطط الإستراتيجية للجامعة لتحقيق رؤية المملكة 2030م، ورغبة من الجامعة في تشجيع المبتكرين بشكل عام في تسجيل وحماية أفكارهم واختراعاتهم وتطويرها إلى منتجات ابتكارية وصناعية وتكوين شركات ناشئة ذات أثر اقتصادي ومجتمعي مما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني، والتزامًا من الجامعة بضمان حماية حقوق الملكية الفكرية الناشئة عن أنشطة باحثيها ومبدعيها، فقد كان من الأهمية إعداد سياسة للملكية الفكرية وريادة الأعمال بالجامعة، لتكون أداة فاعلة لحماية وحفظ حقوق جميع الأطراف، كحقوق الجامعة وحقوق المبتكرين أو غيرهم على حد سواء. وتبرز أهمية وجود هذه السياسة في تعزيز الثقة بين الجامعة والقطاعات الصناعية المختلفة وتوفير العناصر الأساسية لبناء شراكات مستدامة مع الجامعات ومراكز الأبحاث المحلية والدولية والقطاعات الحكومية والخاصة. وتأتي هذه السياسة وفق الممارسات المتعارف عليها وبما يعظم ويعزز من قيمة الأصول الفكرية التي تملكها الجامعة.





الفصل الأول: التعريفات

الفصل الأول: التعريفات

يقصد بالألفاظ والمصطلحات الآتية - أينما وردت في هذه السياسة - المعاني المبينة أمامها ما لم يقتض السياق خلاف ذلك:

السياسة: يقصد بالسياسة أينما وردت بالأحكام أدناه بسياسة الملكية الفكرية وريادة الأعمال بجامعة الملك عبد العزيز.

الجامعة: جامعة الملك عبد العزيز.

المركز: مركز الابتكار وريادة الأعمال بجامعة الملك عبد العزيز، ويتبع نائب رئيس الجامعة للبحث العلمي والابتكار، وهو الكيان المعني بإدارة وحماية حقوق الملكية الفكرية المملوكة للجامعة وكذلك كافة أنشطة الاستغلال التجاري الخاصة بها وجميع أنشطة ريادة الأعمال بالجامعة.

المفوض الأول عن نقل وترخيص التقنية: هو المسؤول المفوض من الجامعة لإدارة وحماية والتصرف والاستغلال التجاري لكافة شؤون الملكية الفكرية المملوكة للجامعة.

الهيئة السعودية للملكية الفكرية: هي الجهة المنوطة بتنظيم مجالات الملكية الفكرية في المملكة ودعمها وتنميتها ورعايتها وحمايتها وإنفاذها والارتقاء بها وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، وترتبط تنظيمياً برئيس مجلس الوزراء.

منسوبي الجامعة: هم جميع العاملين في الجامعة من أعضاء هيئة التدريس، والباحثين والمستشارين، والإداريين، والموظفين والطلاب.

الباحث: كل من يقوم ببحث علمي منفرداً أو مشتركاً من منسوبي الجامعة أو من غيرهم من الباحثين الزائرين، أو الباحثين الذين يتم تعيينهم أو تكليفهم.

الطلاب: أي طالب مسجل في الجامعة، بما في ذلك طلاب الدراسات العليا (الدبلوم العالي، الماجستير، الدكتوراه، الزمالة)، والطلاب المسجلين في الدورات التدريبية المعتمدة من قبل الجامعة.

الأستاذ الزائر: هو أستاذ في جامعة أو كلية تتم دعوته للمهام التدريسية والبحثية في

جامعة أو كلية أخرى غالباً في بلد آخر لفترة قصيرة مثل فصل دراسي واحد أو عام واحد بموجب عقد قصير الأجل.

المؤلف: كل مبدع ابتكر بجهده أيّاً من المصنفات الأدبية أو الفنية أو العلمية مثل الأديب أو الشاعر أو الرسام أو الموسيقي أو غير هؤلاء الفنانين، وفقاً للقلب الذي يفرغ فيه التعبير.

المبتكر: الفرد الذي أنتج عمل إبداعي يمكن أن تنشأ منه حقوق ملكية فكرية.

المخترع: هو الشخص الذي توصل إلى الاختراع سواءً بمفرده أو بالمشاركة مع الآخرين.

الشريك: أي كيان يدخل في شراكة مع الجامعة.

الشراكة: أي ترتيب تتفق بموجبه الجامعة مع أي كيان أو كيانات أخرى للقيام معاً بإجراء مشروعات البحث والتطوير أو المشاريع الأخرى الإبداعية والمدعومة مالياً من قبلهم ويجري تنفيذها بشكل مشترك.

طرف ثالث: شخص طبيعي أو اعتباري أو مجموعة أو كيان مستقل لا ينتمي إلى الجامعة.

موارد الجامعة: أي شكل من أشكال التمويل، أو الدعم، أو التسهيلات أو الأصول؛ بما في ذلك المعدات، والمواد الاستهلاكية والموارد البشرية التي تقدمها الجامعة إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

بوابة الأفكار: منصة إلكترونية للجامعة لتقديم أفكار المخترعين وتسجيلها في مكاتب براءات الاختراع.

الملكية الفكرية: هي مخبرات إبداع العقل البشري والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر براءات الاختراعات، حق المؤلف، العلامات التجارية، حقوق النشر، الرسومات، التصميم، النماذج، المواصفات، المفاهيم، العمليات، التقنيات، قواعد البيانات، الأسماء التجارية، الأصناف النباتية، الأسرار التجارية وغيرها.

الملكية الفكرية السابقة: هي حقوق الملكية الفكرية التي قد يكون لها علاقة بأي اتفاقية والتي تكون نتجت مما يلي:

1. قبل تاريخ سريان الاتفاقية التي تكون الجامعة طرفاً فيها وكانت مملوكة أو مخصصة لطرف آخر أو أي من الشركات التابعة له.

2. ناتجة عن أنشطة مستقلة من قبل طرف آخر أو الشركات التابعة له خارج نطاق

الاتفاقيات التي تكون الجامعة طرفاً فيها

إدارة الملكية الفكرية: مجموعة من الإجراءات والخطوات الإدارية التي تتم من قبل مركز الابتكار وريادة الأعمال لإدارة وتنظيم الملكية الفكرية.

العلامة التجارية: هي كل ما يأخذ شكلاً مميزاً من أسماء أو كلمات أو إمضاءات أو حروف أو رموز أو أرقام أو عناوين أو أختام أو رسوم أو صور أو نقوش أو تغليف أو عناصر تصويرية أو أشكال أو لون أو مجموعات ألوان أو مزيج من ذلك أو أية إشارة أو مجموعة إشارات إذا كانت تستخدم أو يراد استخدامها في تمييز سلع أو خدمات منشأة ما عن سلع أو خدمات المنشآت الأخرى أو للدلالة على تأدية خدمة من الخدمات، أو على إجراء المراقبة أو الفحص للسلع أو الخدمات. ويمكن اعتبار العلامة الخاصة بالصوت أو الرائحة علامة تجارية.

الأسرار التجارية: هي أي معلومة اتسمت بما يلي:

1. إذا كانت غير معروفة عادة في صورتها النهائية، أو في أي من مكوناتها الدقيقة، وكان من الصعب الحصول عليها في وسط المتعاملين عادة بهذا النوع من المعلومات وكانت معروفة لدى مجموعة صغيرة من الأشخاص.
2. إذا كانت ذات قيمة تجارية حقيقية أو محتملة نظراً لكونها سرية.
3. إذا أخضعها صاحب الحق لتدابير معقولة تتناسب مع طبيعتها والظروف المحيطة بها، للحفاظ على سريتها.

حقوق المؤلف: هو مجموعة المصالح المعنوية والمادية التي تثبت للشخص على مصنفه.

الحقوق المجاورة: هي مجموعة الحقوق التي تُمنح لبعض الأشخاص أو الهيئات التي تساعد على إتاحة المصنف للجمهور وهم: فنان الأداء، ومنتج التسجيلات الصوتية، وهيئات البث.

الأعمال المحمية بحقوق المؤلف: الأعمال الأدبية، والعلمية، والفنية، بما في ذلك المنشورات الأكاديمية، والكتب العلمية، والمقالات، والمحاضرات، والمؤلفات الموسيقية، والأفلام، والعروض التقديمية وغيرها من المواد، أو الأعمال الأخرى المختلفة، والتي تكون مؤهلة للحماية بنظام حماية حقوق المؤلف.

برمجيات الحاسب الآلي: مجموعة الوثائق والمستندات المرفقة والمتعلقة ببرنامج الحاسب الآلي، ومنها وثائق ومستندات مرحلة التصميم والتحليل أو خرائط تحقق العمليات، أو التصميمات، أو المخططات أو الخوارزميات، ومنها أيضا إرشادات الاستخدام، ومستندات التوثيق وأي مستندات مساعدة على فهم أو تشغيل أو دعم البرنامج.

الأعمال الفنية: المواد الإبداعية مثل الأعمال الأدبية، والروايات، والأغاني، والمؤلفات الموسيقية، والمقطوعات الموسيقية، والتسجيلات، والقصائد، والرسومات المعمارية، والأعمال الفنية البصرية، أو التصميم، أو النحت.

الاختراع: فكرة جديدة ومفيدة يتوصل إليها المخترع وينتج عنها حل مشكلة معينة في التقنية.

براءة الاختراع: وثيقة الحماية التي تمنح لمن توصل إلى اختراع وذلك لمدة زمنية محددة، والتي تصدر من مكاتب براءات الاختراع الحكومية في البلد الذي تم تسجيل طلب براءة الاختراع فيه.

المواد الملموسة: تشمل الخلايا، والكائنات الحية، والبروتينات، والبلازميدات، والأحماض النووية (DNA RNA)، والمركبات الكيميائية، والحيوانات المعدلة وراثيًا، وغيرها من المواد المستخدمة لأغراض البحث العلمي أو الأغراض التجارية، والتي لم يتم التقدم بطلبات لحمايتها ببراءات اختراع، أو تم إيداع طلباتها دون صدور براءة اختراع نهائية بشأنها.

الأصول الغير ملموسة: هي الأصول غير المادية وغير الفيزيائية المملوكة للجامعة، والتي يمكن التصرف فيها بالبيع أو الترخيص أو إتاحة استخدامها للغير، وتشمل على سبيل المثال لا الحصر حقوق الملكية الفكرية وما في حكمها.

الإفصاح: هو الكشف ونقل المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية إلى أطراف أخرى. على سبيل المثال لا الحصر: الإفصاح في شكل كتابي أو شفهي، التواصل عبر البريد الإلكتروني، النشر على مواقع التواصل الاجتماعي أو المدونات، الإفصاح في تقرير إخباري أو بيان صحفي أو مقابلة، النشر في مجلة أو ملخص أو تقرير، عرض في مؤتمر، عرض الاختراع أو التطبيق الصناعي للاختراع في معرض تجاري.

نموذج الإفصاح: نموذج يعدّه مركز الابتكار وريادة الأعمال بالجامعة للمفصّل لغرض الإفصاح عن الملكية الفكرية بالطرق الإلكترونية أو وفقاً للنماذج التي يحددها المركز

للنظر في أهلية الملكية الفكرية التي تم الإفصاح عنها و آلية إدارتها.

اتفاقية البحث: هي أي اتفاقية تعاقدية تتعلق بأنشطة البحث والتطوير أو الابتكار، وتشمل على سبيل المثال لا الحصر اتفاقيات البحث والتطوير التعاوني، واتفاقيات نقل المواد، واتفاقيات السرية وعدم الإفصاح، واتفاقيات الاستشارات، أو أي نوع آخر من الاتفاقيات المرتبطة بالبحث العلمي أو بالملكية الفكرية التي يتم تطويرها أو إنشاؤها داخل الجامعة أو تحت إشرافها.

الاستغلال التجاري: هو الانتفاع التجاري من الحقوق الاستثنائية الممنوحة بموجب أنظمة الملكية الفكرية.

رواد الأعمال: الأفراد الذين يبادرون بإنشاء مشاريع تجارية جديدة، ولديهم رؤية مبتكرة، أو فكرة جديدة تسعى لتلبية احتياجات السوق، أو حل مشكلة معينة.

ريادة الأعمال: هي عملية إنشاء، وتطوير، وإدارة مشروع تجاري بهدف تحقيق الربح مع تحمل المخاطر المرتبطة بذلك، وتتطلب هذه العملية الابتكار على مستوى المنتج، أو على مستوى نموذج العمل التجاري، كما تتطلب القدرة على تحديد الفرص، وجمع الموارد اللازمة لإنجاح المشروع، وتعتبر عنصرًا أساسيًا في تعزيز الابتكار، والنمو الاقتصادي في المجتمعات.

الشركات الناشئة: هي مؤسسات، أو شركات حديثة التأسيس تسعى لتطوير منتجات، أو خدمات مبتكرة بهدف تلبية احتياجات السوق، أو حل مشكلات قائمة بطرق جديدة، وتتميز هذه الشركات بقدرتها على النمو السريع، والتوسع المستمر مع التركيز على الابتكار، والتكيف مع التغيرات المستمرة في السوق

حاضنات الأعمال: كيان/برنامج يهدف إلى دعم تأسيس ونمو المشاريع الريادية والناشئة عبر توفير حزمة خدمات وموارد مثل: مساحات العمل، خدمات تطوير الأعمال، الاستشارات والإرشاد والتوجيه والتدريب، المشاركة في الفعاليات، وتسهيل الوصول إلى التمويل أو الاستثمار، وذلك لمدة زمنية محددة.

مسرعات الأعمال: برنامج مكثف قصير المدة يدعم الشركات الناشئة الواعدة لتسريع نموها والاستعداد للاستثمار عبر حزمة خدمات مثل الإرشاد والتدريب، مساحات العمل، وربطها بالمستثمرين وأصحاب المصلحة.

إجمالي إيرادات الملكية الفكرية: جميع الإيرادات التي تتلقاها الجامعة نتيجة تسويق الملكية الفكرية قبل أي استرداد تكلفة أو خصومات لمصاريف الملكية الفكرية.

مصاريف الملكية الفكرية: جميع النفقات التي تتكبدها الجامعة في إدارة الملكية الفكرية.

الإيراد: الدفعات المستلمة مقابل استخدام الحقوق الفكرية، أو الحق في استخدامها، والتي تشمل، ولا تقتصر على، حقوق التأليف، وبراءات الاختراع، والتصاميم، والأسرار الصناعية، والعلامات والأسماء التجارية، والمعرفة، وأسرار التجارة، والأعمال، والشهرة، والدفعات المستلمة مقابل معلومات تتعلق بخبرات صناعية أو تجارية أو علمية، أو مقابل تخويل حق استغلالها.

صافي الإيرادات: إجمالي إيرادات الملكية الفكرية مخصوماً منها مصروفات إدارة الملكية الفكرية.

الترخيص غير الحصري: ترخيص يمنح المرخص له الحق في استغلال حقوق الملكية الفكرية ولا يمنع المرخص من إعطاء ذات الحقوق للآخرين وفق شروط معينة بين الطرفين.

الترخيص الحصري: ترخيص يمنح المرخص له الحق في استغلال حقوق الملكية الفكرية ويمنع المرخص من إعطاء ذات الحقوق للآخرين وفق شروط معينة بين الطرفين.

التمويل: جميع الموارد المالية وغير المالية التي تتلقاها الجامعة سواء من الحكومة أو من مواردها الذاتية أو عن طريق أي ممول خارجي.

تعارض المصالح: هو كل حالة يكون فيها تعارض فعلي أو محتمل بين المصلحة الشخصية أو المالية أو المهنية لأحد منسوبي الجامعة وبين مصلحة الجامعة أو نزاهة أعمالها الأكاديمية أو البحثية أو الإدارية، بما قد يؤثر أو يحتمل أن يؤثر سلباً في عمله أو واجباته الأكاديمية أو البحثية أو الوظيفية، أو على موضوعية قراراته أو استقلاليته.

النزاع: هو اختلاف أو تعارض في المصالح أو الآراء أو الأهداف بين طرفين أو أكثر، قد ينشأ أثناء تنفيذ مشروع أو تعاون بحثي أو اتفاقية، سواء كان ذلك متعلقاً بالجوانب الإدارية أو المالية أو الفنية أو الحقوقية، بما في ذلك حقوق الملكية الفكرية أو توزيع الأدوار والمسؤوليات والعوائد.

المعلومات السرية: يقصد بها كل معلومة أو بيانات أو وثائق، سواء كانت مكتوبة أو شفوية أو إلكترونية أو بأي وسيلة أخرى، يتم الإفصاح عنها أو الحصول عليها في سياق الأنشطة البحثية أو الأكاديمية أو الابتكارية، وتكون غير متاحة للعامة أو غير منشورة. وتشمل - على سبيل المثال لا الحصر - النتائج البحثية غير المنشورة، والتصاميم، والنماذج الأولية، والمخططات الفنية، والبيانات الخاصة بالاختراعات قبل تسجيلها أو الإفصاح عنها رسميًا، كذلك المعلومات المتعلقة بالعقود، والتمويل، والمراسلات الرسمية مع الجهات الداعمة أو الشريكة، والخطط الاستراتيجية أو التجارية، وأي تفاصيل مالية أو تسويقية تخص الجامعة أو الشركاء.

النموذج: تمثيل مصغر أو مبسط، أو محاكاة للمنتج النهائي، وتشمل تطوير نموذج تجريبي لمنتج مقترح بهدف اختبار المفاهيم وتقييم الوظائف، وجمع ملاحظات المستفيدين قبل الإنتاج النهائي، وذلك لتقليل المخاطر، وضمان تلبية المنتج لاحتياجات السوق المستهدفة.

المجلس الاستشاري: هو المجلس الذي ينشأ بقرار من رئيس الجامعة لممارسة عدة مهام بناء على قواعد وإجراءات يقترحها مركز الابتكار وريادة الأعمال وتصدر بقرار من رئيس الجامعة.





الفصل الثاني: مفهوم السياسة والغرض منها

الفصل الثاني: مفهوم السياسة والغرض منها

تحدد هذه السياسة الإطار اللازم لإدارة الملكية الفكرية وحمايتها واستغلالها، وتنظم العلاقة بين أطرافها من حيث الالتزامات والحقوق والواجبات والملكية، بالإضافة إلى توزيع العوائد بطريقة عادلة ومنصفة.

الغرض من هذه السياسة هو:

1. دعم وتشجيع الأبحاث والإنتاجات العلمية والارتقاء بها.
2. دعم اكتشاف المعارف الجديدة.
3. تشجيع الإبداع والابتكار وريادة الأعمال في الجامعة.
4. توفير الحماية القانونية للأنشطة البحثية والعلاقات التقنية مع طرف ثالث أو أطراف أخرى.
5. تحديد الإجراءات ذات الصلة بحيازة الملكية الفكرية، وحمايتها، والاستغلال التجاري لها.
6. حماية حقوق الملكية الفكرية للجامعة ومنسوبيها ومن تربطه علاقة معها.
7. تسهيل تسجيل ومتابعة وصيانة الملكية الفكرية الخاصة بالجامعة.
8. تسهيل إدخال التقنيات التي يتم ابتكارها إلى السوق بطريقة ملائمة.
9. توزيع المنافع الاقتصادية الناشئة عن طريق تسويق الملكية الفكرية بطريقة عادلة ومنصفة مع الاعتراف بمساهمات المبتكرين والجامعة وأي أطراف أخرى من ذوي الصلة.
10. تعزيز سمعة الجامعة كمؤسسة بحثية أكاديمية محلياً وعالمياً.
11. تكوين رؤية واضحة للجامعة وشركائها حول من يملك الناتج الفكري للتعاون المشترك والحقوق الاقتصادية والتجارية المترتبة على ذلك ومن يتحكم بها.
12. وضع أطر وقواعد عامة تتبعها الجامعة في سن سياساتها.
13. التوعية بالتشريعات والأنظمة الوطنية المتعلقة بحماية وإنفاذ حقوق الملكية

الفكرية.

14. تحفيز إنشاء الشركات الجديدة وجلب الفرص الاقتصادية القائمة على المعرفة.
15. نقل التقنية وتطورها بما يحقق فوائد للمملكة ومجتمعها المعرفي.
16. أن تتجنب الجامعة الانتهاكات المتعمدة أو العفوية للملكيات الفكرية الخاصة بالآخرين بما يسهم في الوقاية من المشكلات القانونية والآثار المالية المترتبة عليها، والمحافظة على سمعة الجامعة مع الجهات الأخرى.





الفصل الثالث: نطاق السياسة

الفصل الثالث: نطاق السياسة

3.1. تنطبق هذه السياسة على جميع حالات إنتاج الملكية الفكرية التي تُنتج في المنشآت التي تمتلكها الجامعة من معامل ومراكز بحوث وغيرها أو تديرها أو الذين يعملون في أماكن أخرى تحت إدارتها أو إشرافها أو بدعمها المالي.

3.2. تسري أحكام هذه السياسة على جميع الأطراف الذين تحكمهم هذه السياسة كأعضاء هيئة التدريس والطلاب والموظفين والأساتذة الزائرين والمستشارين والمتعاقدين وأي طرف ذو علاقة تحدده الجامعة.

3.3. تتسق هذه السياسة مع أحكام المعاهدات والاتفاقيات والأنظمة الدولية التي تُنظم الملكية الفكرية والتي تكون المملكة العربية السعودية طرفاً فيها والأنظمة المحلية الصادرة بمرسوم ملكي والمتعلقة بالملكية الفكرية بحسب الآتي:

1. نظام براءات الاختراع والتصميمات التخطيطية للدارات المتكاملة والأصناف النباتية والنماذج الصناعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 27) وتاريخ 1425/5/29 هـ الموافق 17 يوليو 2004 م، والمعدل بقرار مجلس الوزراء رقم 536 وتاريخ 1439/10/29 هـ، ولائحته التنفيذية.

2. نظام براءات الاختراع لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم م / 28 بتاريخ 01 / 01 / 1422 هـ، الموافق 26 / 03 / 2001 م، ولائحته التنفيذية.

3. نظام حماية حقوق المؤلف الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م / 41) وتاريخ 2 رجب 1424 هـ الموافق 30 أغسطس 2003 م، والمعدل بقرار مجلس الوزراء رقم 536 وتاريخ 1439/10/29 هـ، ولائحته التنفيذية.

4. قانون (نظام) العلامات التجارية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م / 51) وتاريخ 26/7/1435 هـ، الموافق 25 مايو 2014 م، ولائحته التنفيذية.

5. لائحة التسجيل الاختياري لمصنفات حقوق المؤلف الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة السعودية للملكية الفكرية رقم (3-7-2019) وتاريخ 7/6/1440 هـ، والمعدلة بقرار مجلس إدارة الهيئة السعودية للملكية الفكرية رقم (4-18-2021) وتاريخ 1443/4/19 هـ.
6. لائحة حماية المعلومات التجارية السرية الصادرة بقرار وزير التجارة والصناعة رقم 3218 في 1426/2/25 هـ الموافق 4 مايو 2005، وعدلت بموجب القرار رقم 4319 في 5/1/1426 هـ الموافق 8 يونيو 2005 م.
7. الدليل الاسترشادي لسياسات الملكية الفكرية في الجامعات والمراكز البحثية الصادر عن الهيئة السعودية للملكية الفكرية في مارس 2021 م.
8. القواعد التنفيذية للائحة البحث العلمي والابتكار بجامعة الملك عبد العزيز الموافق عليها من مجلس أمناء الجامعة في الاجتماع (الرابع) بقرار رقم (8) وتاريخ 1446/9/12 هـ الموافق 2025/3/12 م. والتي تم إقرارها في جلسة مجلس الجامعة (التاسعة) بقرار رقم (30) وتاريخ 1446/8/20 هـ الموافق 2025/2/19 م، والمبينة على لائحة البحث العلمي والابتكار في الجامعات الصادرة بقرار مجلس شؤون الجامعات رقم (45/22/6) المتخذ في اجتماعه الثاني والعشرون المعقود بتاريخ 1445/11/22 هـ، الموافق 2024/5/30 م.
9. مسودة السياسة المنظمة لتتجير ونقل التقنية والابتكارات الناتجة عن أنشطة البحث والابتكار الصادرة عن هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار 2024م.





الفصل الرابع: حيازة الملكية الفكرية

الفصل الرابع: حيازة الملكية الفكرية

4.1. الاختراعات:

4.1.1. تمتلك الجامعة جميع حقوق الملكية الفكرية للاختراعات والابتكارات في الحالات التالية:

1. إذا قام الباحث بتطويرها، أو صنعها، أو إنتاجها أثناء أداء مهامه وواجباته الوظيفية باستخدام موارد الجامعة.
2. إذا قام الباحث بتطويرها، أو صنعها، أو إنتاجها خارج نطاق واجباته الوظيفية مع الاستعانة بموارد أو إمكانيات الجامعة.
3. الاختراعات التي ينتجها أو يطورها الباحثون الزائرون أثناء ممارسة أنشطتهم المرتبطة بالجامعة.
4. جميع الاختراعات التي يتم إنتاجها أو تطويرها في إطار المشاريع البحثية أو المنح الدراسية أو البحثية، أو العقود أو الاتفاقيات التعاونية التي تنص صراحة على انتقال الحقوق إلى الجامعة..
5. جميع الاختراعات التي يتم إنتاجها أو تطويرها في سياق النشاط البحثي الذي يجريه طلاب الجامعة في جميع المراحل الدراسية (البكالوريوس، الدبلوم العالي، الماجستير، الدكتوراه، والزمالة) أو باستخدام موارد الجامعة.
6. إذا قام الطالب بابتكار الاختراع أو شارك في تطويره في إطار منحة أو عقد أو اتفاق بين الطالب والجامعة، ما لم ينص العقد أو الاتفاق على خلاف ذلك.

4.1.2. إذا تم ابتكار الاختراع برعاية أو تمويل من أطراف خارجية، أو في إطار أي شكل من أشكال التعاون المؤسسي، تُحدد حقوق الملكية الفكرية وفقًا لشروط الاتفاقية المبرمة.

4.1.3. في حال اختراع أي من منسوبي الجامعة لاختراع من خلال بحث يتم برعاية أو بموجب اتفاقية مع طرف ثالث، تُحدد الملكية وفقًا لشروط الاتفاقية المبرمة.

4.1.4. في حال قيام أي من منسوبي الجامعة بإنتاج أو تطوير أي اختراع أو ابتكار خلال زيارة أكاديمية أو علمية لمؤسسة أخرى، تخضع حقوق الملكية الفكرية لأحكام الاتفاقية المبرمة بين الجامعة والمؤسسة المضيفة.

4.1.5. للمخترع الحق في امتلاك حقوق الملكية الفكرية للاختراع في الحالات التالية:

1. إذا تم ابتكار الاختراع قبل الالتحاق بالجامعة.
2. إذا أثبت المخترع لمركز الابتكار وريادة الأعمال أنه ابتكر الاختراع دون استخدام أي من موارد الجامعة أو إمكانياتها، وأنه لم يتم ابتكاره أثناء أداء مهامه وواجباته الوظيفية المكلف بها.

4.2. حقوق التأليف والنشر:

4.2.1. تعتبر المصنفات الأدبية المعدة للأغراض الأكاديمية التي ينتجها منسوبو الجامعة أثناء أداء مهامهم وواجباتهم الوظيفية وباستخدام مصادر الجامعة ملكًا حصريًا للجامعة.

4.2.2. تعترف الجامعة بحقوق المؤلفين المعنوية كحق أصيل لا يتعارض مع حقوقها في المصنفات الأكاديمية.

4.2.3. تُقر الجامعة بأن مؤلفي الأعمال الفنية والمقررات والمواد التعليمية والأكاديمية من منسوبيها، والتي تم إنتاجها بشكل مستقل وبمبادرة شخصية من قبلهم وتتعلق بالأغراض الأكاديمية التقليدية، هم أصحاب حقوق التأليف لهذه الأعمال، مع مراعاة الاستثناءات والشروط الآتية:

4.2.4. الاستثناءات:

1. إذا تم تكليف أعضاء هيئة التدريس بإنتاج أعمال محمية بموجب نظام حقوق المؤلف من قبل الجامعة، أو كانت خاضعة لاتفاقية مع الجامعة، أو ناتجة عن استخدام موارد الجامعة من قبل المؤلف، فإن الجامعة تحتفظ بحقوق الطبع والنشر لهذه الأعمال، على أن يتم توقيع اتفاق كتابي بين الجامعة وعضو هيئة التدريس يحدد طبيعة العمل ومواصفاته ونطاق الحقوق الممنوحة والالتزامات المتبادلة.

2. في حالات إنتاج المصنفات ضمن تعاون أو اتفاق بين الجامعة وأطراف خارجية، تخضع ملكية حقوق النشر للشروط المنصوص عليها في الاتفاقية المبرمة بين الجامعة والطرف الثالث. وإذا لم تتضمن الاتفاقية بنودًا تحدد ملكية حقوق النشر، فإن الملكية تعود إلى المؤلف.
3. في حال قيام منسوبي الجامعة بالتأليف المشترك لأعمال محمية بموجب نظام حقوق المؤلف، تكون حقوق المصنف ملكية مشتركة بين جميع المشاركين. ويُسَّجَع المتعاونون على إبرام اتفاق كتابي مسبق بين جميع الأطراف المشاركة يُحدد نسب مساهمة كل مؤلف.
4. يحق للجامعة استخدام المصنفات الأدبية لأغراض البحث والتعليم الخاصة بها، وفق الاستثناءات وقواعد الاستخدام العادل المعمول بها بموجب نظام حقوق المؤلف، دون الإضرار بحقوق المؤلف الجوهرية.
- 4.2.5. تمتلك الجامعة حقوق الطبع والنشر والترجمة والنسخ والأرشفة لرسائل الماجستير والدكتوراه والمشاريع البحثية للطلاب واستخدامها في سياق التعليم الجامعي والأغراض البحثية.
- 4.2.6. يتم تحديد ملكية حقوق الطبع والنشر لرسائل الماجستير والدكتوراه الناتجة عن الأبحاث التي يجريها الطلاب، كليًا أو جزئيًا، بموجب دعم أو منحة، وفقًا لشروط الدعم أو المنحة. وإذا لم تتضمن الشروط مثل هذه التحديدات، تكون حقوق التأليف والنشر مملوكة للجامعة، مع احتفاظ الطالب بحقوقه المعنوية كمؤلف.
- 4.2.7. تُحتفظ حقوق التأليف لكل من الطالب والمُشرف عن الأبحاث العلمية الناتجة ضمن رسائل الماجستير والدكتوراه والمشاريع البحثية، على أن تكون جهة الانتساب الأساسية لكل من الطالب والمُشرفين داخل الجامعة هي جامعة الملك عبد العزيز، ويجوز للطالب إضافة جهة انتساب ثانية.
- 4.2.8. يُحدد ظهور الأسماء على الأبحاث المقتبسة من رسائل طلاب الدراسات العليا بالاتفاق بين الطالب والمُشرف. وفي حال حدوث خلاف بينهما، يفصل مجلس القسم العلمي في هذا النزاع.
- 4.2.9. تحافظ الجامعة على الحقوق المعنوية لمخرجات طلبة الدراسات العليا، نسبة أو

إسناد المخرجات لمؤلفيها بالإضافة إلى حفظ المخرجات من التغيير أو التشويه.

4.3. برامج الحاسب الآلي:

4.3.1. تمتلك الجامعة جميع حقوق براءات الاختراع، وحقوق التأليف والنشر، وحقوق الملكية الفكرية الأخرى المتعلقة ببرامج الحاسب الآلي وبرمجيات الهواتف الذكية مثل تطبيقات الجوال وكذلك البيانات الضخمة (Big Data) التي يتم تطويرها من قبل منسوبي الجامعة مثل أعضاء هيئة التدريس، أو الموظفين، أو الطلاب في الجامعة، وذلك في حال:

1. إذا تم تأليف هذه البرامج أو اختراعها من قبل منسوبي الجامعة أثناء أداء مهامهم الوظيفية وضمن نطاق عملهم في الجامعة.

2. إذا تم تأليف تلك البرامج، أو اختراعها من خلال استخدام موارد الجامعة.

4.3.2. يجب الإفصاح عن برامج الحاسب الآلي التي تم تأليفها، وفقاً لأحكام هذه السياسة، بغض النظر عما إذا كانت هذه البرامج تخضع لحماية براءات الاختراع أو حقوق المؤلف أو لأي شكل آخر من أشكال حماية الملكية الفكرية.

4.3.3. يحق للجامعة أن تختار عدم الاستغلال التجاري لبرامج الحاسب الآلي التي تمتلكها، علماً بأنه يجوز للجامعة التخلي عن حقوقها، كما يجوز لها، وفق تقديرها الخاص، التخلي عن بعض حقوقها من خلال إبرام اتفاقية مكتوبة تحافظ على بعض الحقوق للجامعة، على أن يتم توقيع الاتفاقية من قبل جميع الأطراف المعنية بالمؤلف.

4.4. المواد الملموسة:

4.4.1. تمتلك الجامعة جميع حقوق المواد غير الحاصلة على براءة اختراع، والتي تشمل على الخلايا، والكائنات الحية، والبروتينات، والبلازميدات، والأحماض النووية (DNA، RNA) والمركبات الكيميائية، والحيوانات المعدلة وراثياً، والمواد الأخرى المستخدمة للأبحاث، أو الأغراض التجارية، والتي لم يتم تقديم طلبات للحصول على براءات اختراع خاصة بها، أو تم إيداعها، ولم يتم إصدار براءة اختراع خاصة بها، والتي يتم تطويرها من قبل الأشخاص المشمولين بهذه السياسة.

4.4.2. تمتلك الجامعة جميع الحقوق في المواد التي لم تُصدر لها براءات اختراع، ولها

الحق في الاستفادة منها، بما في ذلك الترخيص أو نقل هذه المواد، لأغراض البحث أو الأغراض التجارية، وذلك من خلال:

1. إبرام اتفاقية بين الجامعة وطرف ثالث.
2. الحصول على دعم مالي مباشر، أو غير مباشر، من الجامعة؛ بما في ذلك، الدعم أو التمويل المقدم من أي مصدر خارجي يتم منحه، أو إدارته من قبل الجامعة.
3. استخدام المساحات، والمرافق، والمواد، أو الموارد الأخرى التي توفرها الجامعة أو يتم تقديمها عبر الجامعة.

4.5. العلامات التجارية:

4.5.1. تعد العلامات التجارية وعلامات الخدمة من بين الأصول الرئيسية لجامعة الملك عبد العزيز.

4.5.2. يُعد اسم جامعة الملك عبدالعزيز والعلامات أو الشارات المرتبطة بها معترفًا بها دوليًا كرموز للتميز الذي حققته الجامعة، ويجب التعامل معها واستخدامها بطريقة دقيقة ومناسبة.

4.5.3. أي علامات تجارية أو علامات خدمة مشتقة من/أو تستند إلى العلامات المملوكة للجامعة أو تلك التي تنشأ من أعمال وأنشطة وبرامج الجامعة أو تلك الخاصة بالكليات أو المراكز أو المعاهد ستكون مملوكة للجامعة.

4.6. الأسرار التجارية:

- 4.6.1. يجوز للجامعة تصنيف بعض المعلومات السرية على أنها أسرار تجارية تمتلكها الجامعة.
- 4.6.2. يجوز للجامعة التعامل مع الأسرار التجارية من خلال القبول أو الترخيص، وتضع الجامعة القواعد والإجراءات اللازمة لحمايتها بصفتها أسرارًا تجارية، كما تُحدد القواعد والإجراءات اللازمة للتقيد الصارم بأي التزامات تتعلق بالأسرار التجارية للغير والتي يتم الكشف عنها للجامعة في سياق ممارستها لنشاطها.
- 4.6.3. يجوز للجامعة، وفقًا لتقديرها الخاص، استثمار أسرارها التجارية من خلال اتفاقية تبرمها مع المرخص له، بحيث تُحدد الاتفاقية حقوق وواجبات الطرفين بما لا يتعارض مع أحكام هذه السياسة.





الفصل الخامس: التعاون والشراكات

الفصل الخامس: التعاون والشراكات

- 5.1. لا يحق للباحث الدخول في اتفاقية بحث مع طرف ثالث أو أطراف أخرى نيابة عن الجامعة.
- 5.2. يتعين على الباحث، قبل الشروع في تنفيذ أي نشاط بحثي بالتعاون مع أي طرف ثالث، التأكد من أن شروط وأحكام التعاون محددة وواضحة ضمن اتفاقية مكتوبة، يتم إعدادها وإبرامها وفق الإجراءات النظامية والسياسات المعتمدة في الجامعة. كما يلتزم جميع أطراف الاتفاقية بالتقيد التام بأحكام هذه السياسة، وبما يضمن حماية حقوق الملكية الفكرية للجامعة والحفاظ على مصالحها، ويُعد أي إخلال بذلك مخالفة تستوجب اتخاذ الإجراءات النظامية المنصوص عليها في اللوائح ذات الصلة.
- 5.3. في حال عدم وجود مثل هذا الاتفاق المشار إليه في الفقرة 5-2، فإن الجامعة تمتلك حقوق الملكية الفكرية الناتجة عن هذا النشاط البحثي.
- 5.4. يجب تحديد الملكية الفكرية السابقة المتعلقة بالمشروع البحثي المشترك قبل إبرام أي اتفاقية شراكة، ولا تتأثر حقوق الملكية الفكرية السابقة بموجب الاتفاقية. وتكون ملكية الاختراعات التي يتم التوصل إليها أثناء الشراكة وفقاً للتفصيل الآتي:
 - الاختراع الذي يتم بالكامل من قبل منسوبي الجامعة يكون ملكاً للجامعة وتتم معاملته كما لو أنه تم من قبل الجامعة وحدها في حال لم تستخدم مصادر الشريك.
 - الاختراع الذي يتم بالكامل من قبل الشريك يكون ملكاً للشريك وتتم معاملته كما لو أنه تم من قبل الشريك وحده في حال لم يستخدم مصادر الجامعة المقدمة للمشروع.
 - يكون الاختراع الذي يتم تطويره بشكل مشترك بين منسوبي الجامعة والشريك ملكاً مشتركاً لكل من الجامعة والشريك، وتتم إدارة هذا الاختراع وفقاً لأحكام اتفاقية الشراكة بين الأطراف.
 - في حالة وجود اتفاقية ملكية مشتركة للاختراعات بين الجامعة والشريك، تحدد أحكام الاتفاقية التزامات وحصة كل طرف وفقاً لمساهمة كل منهما مادياً وفنياً في المشروع.

5.5. يلتزم منسوبو الجامعة وجميع جهاتها عند الشروع في إبرام أي اتفاقية تستند إلى ملكية فكرية قائمة أو محتمل الحصول عليها مع طرف ثالث، بتطبيق أحكام هذه السياسة والتنسيق مع مركز الابتكار وريادة الأعمال قبل اعتمادها، لضمان حماية حقوق الملكية الفكرية للجامعة والحفاظ على مصالحها.

5.6. يتم توقيع مثل هذه الاتفاقيات من قبل سعادة رئيس الجامعة أو من يقوم بتفويضه.





الفصل السادس: إدارة الجامعة للملكية الفكرية

الفصل السادس: إدارة الجامعة للملكية الفكرية

6.1. الحوكمة والتشغيل

6.1.1. يُعد مركز الابتكار وريادة الأعمال الجهة الوحيدة بالجامعة المسؤولة عن إجراءات الإفصاح عن الملكية الفكرية، وحمايتها، واستغلالها تجاريًا، ويتبع نائب رئيس الجامعة للبحث العلمي والابتكار. وتشمل صلاحيات ومسؤوليات المركز ما يلي:

1. تنفيذ ومتابعة سياسات الملكية الفكرية وريادة الأعمال بالجامعة.
2. توثيق الملكية الفكرية التي يتم التوصل إليها بموجب أحكام هذه السياسة.
3. السعي في حماية وتسجيل حقوق الملكية الفكرية، ومتابعة الإجراءات.
4. إعداد التوجهات المتعلقة بالملكية الفكرية واعتمادها فيما يتعلق بالاتفاقيات الخاصة بالجامعة سواء كانت داخلية أو خارجية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر اتفاقيات عدم الإفصاح، واتفاقيات الأبحاث، واتفاقيات التعاون والشراكات، واتفاقيات تبادل البيانات.
5. الإشراف على ومنح تراخيص تسويق أصول الملكية الفكرية التابعة للجامعة.
6. التأكد من وفاء الجامعة بالتزاماتها المتعلقة بالملكية الفكرية الواردة في الاتفاقيات التي تكون طرفاً فيها.
7. الاحتفاظ بسجلات كاملة للملكيات الفكرية التي تم تسجيلها والإفصاح عنها.
8. تقديم برامج توعوية لمنسوبي الجامعة لرفع مستوى الوعي بأهمية حقوق الملكية الفكرية.
9. تطوير نماذج الإفصاح عن الابتكارات، ونماذج العمل الأخرى مثل دراسة القابلية لتسويق المنتج المُبتكر ومستوى جاهزية التقنية وغيرها من الأعمال ذات الصلة.
10. تنفيذ إستراتيجية الاستغلال التجاري للملكيات الفكرية، وكذلك عقد الاتفاقيات، وترخيصها ودراسة وتقديم المقترحات المتعلقة بتأسيس الشركات الناشئة مع الجهات الداعمة الخارجية ومنسوبي الجامعة الذين أنتجوا الملكيات الفكرية، وذلك وفقاً للإجراءات المتبعة في الجامعة.
11. التقييم الدوري لقيمة الملكية الفكرية المملوكة للجامعة.

12. التفاوض وإبرام الاتفاقيات التي تتعلق بالاستغلال التجاري، والترخيص، والاستفادة من الملكية الفكرية التي تمتلكها الجامعة أو التي تمتلك الجامعة حقوقًا فيها بموجب هذه السياسة، سواء كان ذلك محليًا أو دوليًا.

13. التواصل مع منسوبي الجامعة فيما يتعلق بالملكية الفكرية والابتكار.

14. التنسيق مع الهيئة السعودية للملكية الفكرية.

6.1.2. يُفوض رئيس الجامعة مدير مركز الابتكار وريادة الأعمال بمهام وصلاحيات المفوض الأول عن نقل وترخيص التقنية بالجامعة والتي تشتمل على الآتي:

1. توقيع عقود الترخيص للملكيات الفكرية مع طرف ثالث، وفقًا للنماذج والسياسات المعتمدة من مجلس الجامعة.

2. اقتراح وتحديث سياسات الملكية الفكرية الناتجة عن أنشطة البحث والتطوير والابتكار بالجامعة بما يتوافق مع الإجراءات المتبعة في الجامعة.

6.2. الإفصاح والحماية:

6.2.1. يجب على جميع منسوبي الجامعة وجميع من تحكمهم هذه السياسة إدراك أن الإفصاح العلني المبكر قد يؤدي إلى فقدان حقوق حماية الملكية الفكرية الخاصة بهم، لذا يجب بذل كل الجهود الممكنة لتجنب الإفصاح العلني إلا بما يتوافق مع أحكام هذه السياسة.

6.2.2. يجب على جميع منسوبي الجامعة وجميع من تحكمهم هذه السياسة الحصول على موافقة خطية مسبقة من مركز الابتكار وريادة الأعمال قبل أي إفصاح علني خارج نطاق الجامعة عن أي ملكية فكرية قائمة أو محتملة، سواء كان ذلك من خلال المؤتمرات العلمية، أو الندوات، أو المحافل المحلية أو الدولية، أو عبر مختلف وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي.

6.2.3. يلتزم كافة منسوبي الجامعة وجميع من تحكمهم هذه السياسة بالإفصاح عن كافة حقوق الملكية الفكرية المحتملة التي يمكن الاستفادة منها فور علمهم بها، وذلك عبر استكمال عملية الإفصاح باستخدام منصة «بوابة الأفكار» أو وفقًا لتوجيهات مركز الابتكار وريادة الأعمال، علماً بأن التأخر في الإفصاح عن الملكية الفكرية قد يؤدي إلى فقدان قيمتها.

6.2.4. يلتزم جميع الباحثين، بمن فيهم أعضاء هيئة التدريس، والموظفين، والطلاب،

والباحثين الزائرين وجميع من تحكمهم هذه السياسة بالإفصاح الكامل والدقيق وبصورة واضحة عن أي اختراعات ناتجة، بما يبين مدى حدائتها وجديتها وقابليتها للتطبيق، وذلك بتقديم الإفصاح إلى مركز الابتكار وريادة الأعمال وفقاً لأحكام هذه السياسة.

- 6.2.5. يجب على المبتكرين تحديد نسبة مساهمة كل منهم في إنتاج الملكية الفكرية.
- 6.2.6. في حال كان الإفصاح غير مكتمل، يُعاد نموذج الإفصاح إلى المبتكرين لاستيفاء البيانات والمعلومات المطلوبة. ويُعد تاريخ الإفصاح المعتمد هو التاريخ الذي يتلقى فيه مركز الابتكار وريادة الأعمال الإفصاح كاملاً ومستوفياً لكافة المتطلبات، وموقعاً من جميع المبتكرين.
- 6.2.7. يتولى مركز الابتكار وريادة الأعمال التعامل مع جميع المعلومات المُفصح عنها وحفظها وتوثيقها وتصنيفها حسب مجالاتها والمحافظة على سرية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها.
- 6.2.8. يلتزم مركز الابتكار وريادة الأعمال بتقييم الملكية الفكرية للتحقق من استيفائها للشروط اللازمة للتسجيل، بما في ذلك توفر الجودة والوضوح والتميّز والقابلية للتطبيق، وذلك خلال تسعين يوماً من تاريخ قبول نموذج الإفصاح المقدم من المبتكرين.
- 6.2.9. يقوم المركز بإشعار المبتكرين بنتيجة التقييم والإجراء المتخذ بشأنه وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ انتهاء عملية التقييم.
- 6.2.10. في حال صدور قرار من قبل مركز الابتكار وريادة الأعمال بقبول تسجيل الاختراع للحصول على الحماية، يجب على المبتكرين التعاون بشكل وثيق مع مركز الابتكار وريادة الأعمال، ومع المكتب المختص بتسجيل براءات الاختراع، مع تقديم المساعدة الكاملة لهم بهدف حماية الملكية الفكرية والاستغلال التجاري لها، وذلك من خلال توفير المعلومات، وحضور الاجتماعات، وتقديم المشورة اللازمة للقيام بإجراءات التسجيل ومن ثم التسجيل.
- 6.2.11. يبدأ مركز الابتكار وريادة الأعمال في اتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على الحماية القانونية للملكية الفكرية، مع بذل كل الجهود الواجبة لضمان ذلك، خلال فترة زمنية معقولة يتم تحديدها عند قبول كل طلب.

6.2.12. في حالة رفض الجامعة تسجيل براءة الاختراع، يجوز للمبتكر التقدم بطلب لتسجيل اختراعه بشكل مستقل عن الجامعة، وذلك بعد حصوله على إذن خطي رسمي من الجامعة بالتنازل عن حقوقها في الاختراع. ويُعدّ الاختراع عندئذٍ ملكًا خالصًا للمخترع.

6.2.13. تتحمل الجامعة النفقات اللازمة لحماية حقوق الملكية الفكرية المملوكة لها، وذلك بما يتوافق مع رؤية الجامعة وأهدافها الاستراتيجية، ووفقًا للموارد المتاحة، وضمن الإجراءات والأنظمة واللوائح المعمول بها في الجامعة.

6.3. الاستغلال التجاري:

6.3.1. يعمل مركز الابتكار وريادة الأعمال، بالتنسيق والتعاون مع المبتكرين، على إعداد الاستراتيجية المناسبة للاستغلال التجاري للملكية الفكرية. على أن تُعد هذه الاستراتيجية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور قرار الاستغلال التجاري، على أن تتضمن تحديد الأدوار والمسؤوليات لكل طرف ذي علاقة، وجدولًا زمنيًا واضحًا يتضمن المدد النهائية لإنجاز الإجراءات والمتطلبات ذات الصلة.

6.3.2. تُتخذ قرارات الاستغلال التجاري للملكية الفكرية، بما يشمل تحديد مساراتها وآلياتها والشروط المنظمة لاتفاقياتها، سواء كان ذلك عن طريق التنازل أو الترخيص أو تأسيس شركة ناشئة، على أساس كل حالة على حدة، وذلك من قبل مركز الابتكار وريادة الأعمال، وبما يحقق مصلحة الجامعة والمبتكرين، ووفقًا للمسارات الآتية:

1. الترخيص لطرف آخر لاستغلال الملكية الفكرية، سواء كان الترخيص حصريًا أو غير حصري، وذلك وفقًا للشروط التي يتفق عليها الطرفان، وبموجب اتفاقية مكتوبة ومعتمدة.

2. تأسيس شركة ناشئة لغرض تسويق واستثمار الملكية الفكرية.

6.3.3. يجوز للجامعة، من خلال مركز الابتكار وريادة الأعمال، أن تقرر عدم التقدم بطلب لحماية حقوق الملكية الفكرية متى ما رأت أن المصلحة تقتضي التعامل مع تلك الملكية الفكرية باعتبارها معلومات سرية لأغراض الاستغلال التجاري. وفي هذه الحالة، يلتزم المبتكرون بالامتناع عن أي إفصاح علني يتعلق بتلك الملكية الفكرية، وذلك وفقًا لما تقرره الجامعة والإجراءات المعتمدة لديها.

6.3.4. في حال قررت الجامعة، من خلال مركز الابتكار وريادة الأعمال، إيقاف إجراءات طلب حماية حقوق الملكية الفكرية، أو سحب الطلب، أو عدم الاستمرار في الاحتفاظ بالحق الممنوح أو المسجل، يلتزم المركز بإخطار المبتكرين بالقرار مسبقاً، وذلك خلال مدة لا تتجاوز عشرة (10) أيام من تاريخ صدور القرار.

6.3.5. يجب إبرام اتفاقية عدم إفصاح متبادل بين المبتكرين والطرف الثالث أو الأطراف الأخرى ذات العلاقة قبل إبرام أي من اتفاقيات الترخيص، أو قبل الإفصاح الكامل عن الملكية الفكرية، وذلك كشرط مسبق للشروع في إجراءات التسويق أو التفاوض للاستغلال التجاري.

6.3.6. يجوز للجامعة شراء أو الحصول على حقوق الملكية الفكرية من مصدر خارجي، سواء كان ذلك عن طريق التملك أو الترخيص باستخدام أو استغلال أي اختراع أو غيره من أصناف الملكية الفكرية، وذلك بموجب اتفاقية تُبرمها الجامعة مع مالك الحقوق أو صاحب الحق النظامي فيها. على أن تُنظم الاتفاقية حقوق والتزامات طرفيها، وبما لا يتعارض مع أحكام هذه السياسة والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.





الفصل السابع: إيرادات حقوق الملكية الفكرية

الفصل السابع: إيرادات حقوق الملكية الفكرية

7.1. تقدم جامعة الملك عبد العزيز حافزاً للمبتكرين من خلال توزيع الإيرادات الناتجة عن الاستغلال التجاري للملكية الفكرية.

7.2. تمنح الجامعة للمبتكر حصة من صافي إيرادات الاستغلال التجاري أو بيع الملكية الفكرية (بعد خصم جميع المصاريف المنفقة على حماية الملكية الفكرية والاستغلال التجاري لها) على النحو الآتي:

1. إذا كان صافي الإيرادات الكلي مليون ريال سعودي أو أقل يحصل المبتكر على 70%.

2. إذا كان صافي الإيرادات الكلي أكثر من مليون ريال سعودي وحتى مليوني ريال سعودي يحصل المبتكر على 60%.

3. إذا كان صافي الإيرادات السنوية أكثر من مليوني ريال سعودي يحصل المبتكر على 50%.

7.3. يتم توزيع صافي الإيرادات المتبقية والخاصة بالجامعة كالتالي:

1. 20% حصة خاصة بالأقسام التي يتبع لها المبتكرين

2. 20% حصة خاصة بمركز الابتكار وريادة الأعمال.

3. 60% حصة خاصة للجامعة.

7.4. في الحالات التي يوجد فيها أكثر من مبتكر واحد، يتم تقسيم حصة المبتكر بين المبتكرين بنسبة تعكس مساهماتهم المقدمة في نموذج الإفصاح عن الاختراع الموقع من قبل المبتكرين، وفي حال عدم وجود النموذج الموقع من قبل المبتكرين، يتم توزيع حصة الإيرادات بالتساوي بينهم.

7.5. في الحالات التي يوجد فيها مبتكرين من أكثر من كلية، أو أكثر من قسم، يتم تقسيم حصة الكليات، أو الأقسام بنسبة تعكس مساهمات المبتكرين المقدمة في نموذج الإفصاح عن الاختراع الموقع من قبلهم.

7.6. في حال منح أسهم للجامعة في أي كيان أو شركة ناشئة نتيجة لترخيص ملكية فكرية مملوكة للجامعة، تحتفظ الجامعة بحقها في التفاوض على شروط خاصة أو استثنائية تنظم آلية توزيع العوائد المالية المتحققة من بيع تلك الأسهم أو من

توزيعات أرباحها، وذلك وفقًا لما تراه محققًا لمصلحتها وبما لا يتعارض مع هذه السياسة والأنظمة ذات العلاقة.

7.7. يقوم المجلس الاستشاري باتخاذ القرارات المتعلقة بتقاسم ملكية الشركة الناشئة.

7.8. يحق للمبتكرين الحصول على حصة من الإيرادات المتحققة من العلامات التجارية التي تم إنشاؤها أو تطويرها باستخدام موارد الجامعة. وتُحدّد هذه الحصة وفقًا لنسبة مساهمة كل مبتكر، وذلك بموجب اتفاقية خاصة تُبرم بين الجامعة والمبتكرين، وبما يتوافق مع الأنظمة واللوائح المعتمدة في الجامعة.

7.9. في حال انتهاء العلاقة القانونية بين المبتكر والجامعة، تستمر أحقية المبتكر في الحصول على حصته من إيرادات حقوق الملكية الفكرية العائدة له. وفي حال وفاته، تنتقل هذه الحصة إلى ورثته الشرعيين وفقًا للأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية.





الفصل الثامن: ريادة الأعمال

الفصل الثامن: ريادة الأعمال

8.1. تلتزم الجامعة بنشر ثقافة الابتكار وريادة الأعمال والعمل على تعزيزها في مجتمع الجامعة من خلال تنمية قدرات العناصر الريادية لتمكينهم من إنشاء وإدارة المنشآت الصغيرة بنجاح، وتوفير البيئة المناسبة لاحتضان المشاريع والأفكار المتميزة في حاضنات الأعمال بالجامعة، والمساهمة في تحويلها لشركات ناشئة عن طريق برامج ريادة الأعمال.

8.2. يُعد مركز الابتكار وريادة الأعمال الجهة المرجعية والتنظيمية الحصرية والمسؤولة عن الإشراف على منظومة ريادة الأعمال في الجامعة. ويتولى المركز حصرًا مهام تنظيم، وتأسيس، واعتماد كافة الوحدات والبرامج والأنشطة ذات الطابع الريادي، بما في ذلك —على سبيل المثال لا الحصر— حاضنات الأعمال، ومسرعات الأعمال، وكافة الكيانات المرتبطة بهذا المجال داخل الجامعة.

8.2.1. يجب على أي جهة داخل الجامعة ترغب في إنشاء أو تشغيل أي وحدات أو برامج أو أنشطة ريادية الحصول على موافقة رسمية مسبقة من المركز؛ باعتباره السلطة التنظيمية المخولة، ويجب الحصول على هذه الموافقة قبل الشروع في أي إجراءات تأسيسية أو تشغيلية.

8.2.2. تلتزم كافة الجهات والوحدات الريادية المعتمدة برفع تقارير دورية إلى المركز تشمل مؤشرات الأداء، والمخرجات، والمشاريع المنفذة؛ وذلك لضمان مواءمة الجهود المؤسسية، وتوحيد معايير التشغيل، وتحقيق الأثر الريادي المستهدف وفق استراتيجية الجامعة.

8.2.3. تلتزم كافة الكيانات التي تمارس أنشطة ريادة الأعمال ومنسوبيها بالتنسيق مع المركز قبل المشاركة في أي فعاليات خارجية، أو المشاركة في المعارض، أو إطلاق حملات تسويقية، أو التفاوض مع جهات خارجية بشأن مبادرات وأنشطة ريادة الأعمال وذلك لضمان اتساق الصورة الذهنية وتجنب الازدواجية وتحقيق التكامل في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للجامعة.

8.3. يجوز للجامعة استيفاء مقابل مالي لقاء خدمات منظومة الابتكار وريادة الأعمال المقدمة للمستفيدين (من داخل الجامعة وخارجها)؛ ويشمل ذلك -على سبيل المثال لا الحصر- خدمات حاضنات ومسرعات الأعمال، والمعسكرات التدريبية، والاستشارات الفنية، وتطوير النماذج الأولية. ويتم تحديد الرسوم وتحصيلها وفقاً للأنظمة واللوائح والآليات المعتمدة بالجامعة.

8.4. يجوز للجامعة، من خلال إداراتها وأذرعها الاستثمارية ووفق اللوائح والأنظمة والقوانين المعمول بها في المملكة العربية السعودية، تأسيس الشركات الناشئة أو الاستثمار فيها منفردة أو بالشراكة مع أطراف أخرى مع ضرورة المحافظة على حقوق الملكية الفكرية المملوكة للجامعة وتعزيز الاستفادة منها وتطويرها.

8.5. تحتفظ الجامعة بحق الأولوية في تأسيس أو الاستثمار في الشركات الناشئة القائمة على مخرجاتها الابتكارية وحقوق ملكيتها الفكرية؛ ويشمل ذلك كافة الابتكارات التي يطورها منسوبو الجامعة -كلياً أو جزئياً- عبر الأبحاث العلمية، أو مشاريع التخرج، أو الأنشطة الريادية المدعومة من الجامعة، وذلك بما يتوافق مع الأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة.

8.6. عند تأسيس شركة ناشئة، تُنظم حقوق الملكية وحصص الأسهم بموجب اتفاقية مستقلة تُبرم بين المؤسسين وجميع الأطراف المساهمة وتُحدد شروطها عبر التفاوض المباشر لكل حالة، بحيث تعكس نسبة ملكية كل طرف (المؤسسين، الجامعة، أو الشركاء والمساهمين) حجم مساهمتهم في التطوير، أو التمويل، أو الموارد المادية والمعنوية كالملكية الفكرية، وذلك بما يتوافق مع الأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

8.7. يجوز للجامعة منح الشركات الناشئة حق الاستغلال الحصري للملكية الفكرية المملوكة للجامعة، وذلك مقابل حصول الجامعة على حصص ملكية في رأس مال الشركة (Equity)، أو استيفاء عوائد مالية (Royalties)، أو كليهما؛ وفقاً للشروط والضوابط التي يتم التوافق عليها في عقد ترخيص الاستغلال التجاري المبرم بين الطرفين.

8.8. دعمًا لاستدامة الشركات الناشئة، يحق للجامعة منح «تراخيص ميسرة» لاستخدام حقوق الملكية الفكرية المملوكة للجامعة واستغلالها تجاريًا، تتضمن ميزة تأجيل تحصيل العوائد المالية لفترة سماح محددة يُتفق عليها تعاقدًا؛ وذلك لتمكين الشركات من توجيه مواردها نحو النمو والعمليات التشغيلية في مراحلها الأولى.

8.9. يجوز لمنسوبي الجامعة بما فيهم أعضاء هيئة التدريس والباحثين امتلاك حصص في الشركات الناشئة التي ساهموا في نشوئها أو نموها مقابل جهودهم في اختراع أو ابتكار أو تطوير تقنيات منتجات أو خدمات تلك الشركات أو مقابل مهام الإرشاد والتوجيه ما قبل أو بعد تأسيس تلك الشركات بما لا يتعارض مع الأنظمة والقوانين المعمول بها في الجامعة والمملكة.

8.10. يجوز للجامعة منح أعضاء هيئة التدريس تفرغاً جزئياً أو كلياً لمدة لا تتجاوز سنة واحدة، قابلة للتجديد بناءً على طلب جديد، وذلك للعمل في الشركات الناشئة القائمة على ابتكاراتهم، أو التي كان لهم دور محوري في تأسيسها أو نشأتها، وفقاً للأنظمة واللوائح المعمول بها في الجامعة. ويترتب على التفرغ إعفاء عضو هيئة التدريس، كلياً أو جزئياً بحسب نوع التفرغ، من التكليف بالمهام الجامعية، بما في ذلك المهام التدريسية والأكاديمية والإدارية. ولا يمنح التفرغ إلا إذا رأت الجامعة أن منحه لا يخل باحتياجاتها الأكاديمية أو الإدارية.

8.11. يجب على الشركات الناشئة الإفصاح لمركز الابتكار وريادة الأعمال عن أي استقطاب لطلبة الجامعة ممن لا زالوا على مقاعد الدراسة سواءً لأغراض التدريب أو التوظيف وعدم استغلالهم بشكل غير مناسب.

8.12. تلتزم الشركات الناشئة عند التسجيل بالإفصاح عن أصول الملكية الفكرية الخاصة بها (القائمة أو المتوقعة)، وتوثيقها في سجل خاص يوضح طبيعة كل أصل، وإجراءات حمايته وفقاً للأنظمة المعمول بها. وتُصنّف هذه الأصول إلى الفئات الرئيسية التالية:

1. **الملكية الصناعية:** وتشمل براءات الاختراع، النماذج الصناعية، العلامات التجارية (الأسماء والشعارات)، والتصاميم الهندسية.
 2. **حقوق المؤلف والحقوق المجاورة:** وتشمل البرمجيات (Code)، المحتوى الإبداعي (النصوص، الفيديو، الوسائط)، والمصنفات الأدبية والفنية.
 3. **الأسرار التجارية والمعلومات المحمية:** وتشمل البيانات والتقارير الحساسة، قوائم العملاء والموردين، استراتيجيات التسويق، النماذج الأولية، المعلومات المالية، ونتائج الأبحاث والتجارب المخبرية.
 4. **الأصول المعنوية الأخرى:** أي ابتكارات أو أساليب عمل تمنح الشركة ميزة تنافسية وتتطلب الحماية.
- 8.13. يستوجب على الشركات الناشئة الاهتمام بضوابط السرية واتخاذ الخطوات اللازمة للحفاظ على سرية المعلومات التجارية التنافسية من خلال:
1. اتخاذ تدابير الحماية، وتقييد الحصول على المعلومات.
 2. توقيع اتفاقيات السرية مع الموظفين والغير الذين قد يتم الكشف عن المعلومات لهم.
 3. توقيع اتفاقيات عدم التنافس مع الموظفين المغادرين. وكذلك تعميم السياسات الداخلية لمنع الكشف غير المتعمد.
- 8.14. تلتزم الشركة الناشئة بإجراء عمليات بحث دورية (داخلية وخارجية) لتقييم قابلية حماية ابتكاراتها وتحسيناتها التقنية، وضمان عدم انتهاك حقوق الملكية الفكرية للغير قبل اعتماد نموذج العمل أو إطلاق المنتجات، وتحمل الشركة المسؤولية القانونية الكاملة عن أي تعدي على حقوق الآخرين.
- 8.15. تلتزم الشركة الناشئة بحماية أصولها الفكرية، وفي حال رصد أي انتهاك لهذه الحقوق من قبل المنافسين، يجب إبلاغ مركز الابتكار وريادة الأعمال فوراً لاتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية مصالح الشركة والجامعة.
- 8.16. عند التعاون مع أطراف أخرى لتطوير منتجات أو خدمات، يجب على الشركة الناشئة إبرام اتفاقيات تحدد بوضوح حقوق الملكية الفكرية «السابقة» التي يملكها كل طرف، وحقوق الملكية «الناشئة» عن هذا التعاون، سواء كانت ملكية منفردة أو مشتركة.





الفصل التاسع: تعارض المصالح

الفصل التاسع: تضارب المصالح

- 9.1. يجب على منسوبي الجامعة تجنب أي تعارض مصالح أخلاقي أو قانوني أو مالي أو أي نوع آخر من تعارض المصالح، كما ينبغي عليهم التأكد من أن مشاركتهم في أي أنشطة بحثية أو ريادية أو اتفاقيات أو شراكات مع أطراف خارجية لا تتعارض مع التزاماتهم تجاه الجامعة.
- 9.2. يتحمل منسوبو الجامعة مسؤولية التأكد من أن أي اتفاقيات يتم إبرامها مع أطراف خارجية لا تتعارض مع التزاماتهم تجاه الجامعة.
- 9.3. يجب على منسوبي الجامعة توضيح التزاماتهم تجاه الجامعة للأطراف الخارجية التي يُرمون معها أي اتفاقيات، والتأكد من حصول هذه الأطراف على نسخة من هذه السياسة.
- 9.4. يجب على منسوبي الجامعة إبلاغ مركز الابتكار وريادة الأعمال فوراً عن أي حالات محتملة أو قائمة لتعارض المصالح، وذلك للوصول إلى حل يرضي جميع الأطراف المعنية.
- 9.5. يجب على مركز الابتكار وريادة الأعمال تعزيز وعي وثقافة منسوبي الجامعة حول المجالات التي قد تنشأ فيها تعارض مصالح، ووضع الإجراءات اللازمة لتحديدّها وتجنبها وإدارتها بشكل سليم.





الفصل العاشر: السرية

الفصل العاشر: السرية

- 10.1. يلتزم مركز الابتكار وريادة الأعمال وكافة منسوبيه بالحفاظ على السرية التامة وممارسة العناية الواجبة تجاه الأبحاث والأفكار والبيانات والحقائق والمعلومات والنتائج، وكافة ما يتعلق بالأبحاث التي يتم استقبالها أو الإفصاح عنها من قبل باحثي ومبتكري الجامعة.
- 10.2. يجب على جميع منسوبي الجامعة وجميع من تحكمهم هذه السياسة الحفاظ على سرية الأبحاث الجارية في الجامعة. ووفقاً لأحكام هذه السياسة، يُعد كل أو أي جزء من البيانات أو الحقائق أو المعلومات أو الأفكار أو النتائج، أو أي محتوى يتعلق بالأبحاث المنجزة أو الجارية في الجامعة، سرّاً متى كان من شأن الإفصاح عنه للغير، أو تملكه أو استغلاله من قبل أشخاص غير مصرح لهم، أن يلحق ضرراً بالمصالح المالية أو الاقتصادية أو التجارية للجامعة، ولا يجوز الإفصاح عنه بأي حال من الأحوال.
- 10.3. يجب على جميع منسوبي الجامعة وجميع من تحكمهم هذه السياسة اتخاذ الحيطة وممارسة العناية الواجبة فيما يتعلق بأحكام السرية الواردة في هذه السياسة عند التواصل مع أطراف خارجية أخرى.
- 10.4. يجب على جميع منسوبي الجامعة وجميع من تحكمهم هذه السياسة الامتناع عن الإعلان أو الإفصاح العلني للغير عن أي ملكية فكرية قائمة أو محتملة، أو تبادل المعلومات ذات الصلة بها، أو التعامل مع أي نوع من الوسائط الإعلامية، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، في هذا الشأن وذلك قبل حصولهم على موافقة خطية مسبقة من مركز الابتكار وريادة الأعمال للسماح لهم القيام بذلك.
- 10.5. في حال وجود أي شكوك تتعلق بقضايا السرية، يجب على الباحثين إبلاغ مركز الابتكار وريادة الأعمال بذلك لاتخاذ الإجراءات اللازمة.





الفصل الحادي عشر: تسوية النزاعات

الفصل الحادي عشر: تسوية النزاعات

- 11.1. في حال نشوء أي خلاف أو نزاع أو مطالبة تنشأ عن أو تتعلق بأحكام هذه السياسة أو بحقوق الملكية الفكرية، يتم التعامل معها من خلال لجنة مختصة بتسوية النزاعات في مركز الابتكار وريادة الأعمال، على أن يتم اتخاذ القرار خلال مدة لا تتجاوز (30) يومًا من تاريخ تقديم طلب النظر.
- 11.2. في حال عدم التوصل إلى حل للنزاع أو الخلاف وديًا يتم الرفع إلى المجلس الاستشاري.
- 11.3. في حال عدم التوصل إلى حل ودي للنزاع أو الخلاف، يتم الرفع إلى المجلس الاستشاري. وإذا لم يتم حل النزاع في هذه المرحلة، يُرفع إلى رئيس الجامعة لإصدار القرار النهائي بشأنه.





الفصل الثاني عشر: الأحكام الختامية

الفصل الثاني عشر: الأحكام الختامية

- 12.1. تصبح هذه السياسة نافذة بعد اعتمادها من مجلس الجامعة بناءً على توصية المجلس العلمي.
- 12.2. تخضع هذه السياسة للمراجعة الدورية كل ثلاث سنوات من تاريخ سريانها من قبل مركز الابتكار وريادة الأعمال ويجوز للمركز تعديلها عند الضرورة بهدف مواكبة التقنيات واللوائح والأنظمة المستجدة، بعد موافقة المجلس الاستشاري واعتماد رئيس الجامعة أو من يفوضه.
- 12.3. تتوقع الجامعة من جميع أعضائها ومنسوبيها الالتزام بأعلى معايير السلوك والامتثال لسياسات الجامعة المعمول بها واحترام أخلاقيات المهنة وأخلاقيات البحث العلمي في أبحاثهم وإبداعاتهم وأنشطتهم الجامعية الأخرى.
- 12.4. تحترم الجامعة حقوق الملكية الفكرية للآخرين، ولا يجوز لأي من منسوبيها استخدام أي مادة أو محتوى أو ملكية تخص الغير بطريقة تنتهك هذه السياسة أو حقوق الملكية الفكرية للآخرين.
- 12.5. يُعد الاستخدام غير المصرح به أو إساءة استخدام أي مادة أو محتوى أو ملكية تم ترخيصها أو حمايتها وفقاً لسياسة الملكية الفكرية انتهاكاً لأحكام هذه السياسة.
- 12.6. تُعد مخالفة أي من أحكام هذه السياسة إخلالاً بالأنظمة والتعليمات المعمول بها في الجامعة، ويتم التعامل معها وفق الإجراءات النظامية المعتمدة والأحكام ذات الصلة في اللوائح والأنظمة التنفيذية، مع اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حماية مصالح الجامعة وصون حقوقها.
- 12.7. تُفسر هذه السياسة وفقاً لتفسير مركز الابتكار وريادة الأعمال، وفي حال نشأ خلاف بشأن تفسيرها، يتم الرجوع للمجلس الاستشاري لتحديد تفسير المادة المعنية.
- 12.8. ما لم يرد فيه نص في هذه السياسة، يطبق بشأنه الأنظمة واللوائح والقرارات النافذة في المملكة العربية السعودية.
- 12.9. صدرت هذه السياسة باللغة العربية وتسود على أي ترجمات أخرى.





ملحق (أ): قواعد إنشاء المجلس الاستشاري

ملحق (أ) : قواعد إنشاء المجلس الاستشاري

أولاً: يُشكل «المجلس الاستشاري للملكية الفكرية» في الجامعة بقرار من رئيس الجامعة، وذلك وفقاً لما يلي:

(رئيساً)	نائب رئيس الجامعة للبحث العلمي والابتكار
(عضواً)	مدير مركز الابتكار وريادة الأعمال
(عضواً)	عميد عمادة البحث العلمي
(عضواً)	مدير عام الإدارة العامة للاستثمار والتخصيص
(عضواً)	مدير عام الإدارة العامة للشؤون القانونية
(عضواً)	الرئيس التنفيذي للمالية
(عضواً)	عضو هيئة تدريس من منسوبي مركز الابتكار وريادة الأعمال
(عضواً)	أستاذ مبتكر
(عضواً)	أستاذ ريادي

ثانياً: يعين أعضاء المجلس الاستشاري بقرار من رئيس الجامعة، وتكون مدة عضويتهم سنة واحدة قابلة للتجديد. ويحدد قرار التعيين مقدار مكافأة العضوية عن كل جلسة.

ثالثًا: يمارس المجلس الاستشاري مهامه بناءً على قواعد وإجراءات يقترحها مركز الابتكار وريادة الأعمال، وتصدر بقرار من رئيس الجامعة، بحيث تتضمن قواعد وإجراءات اجتماعات المجلس وقراراته.

رابعًا: اختصاصات المجلس الاستشاري:

يتولى المجلس المهام الآتية:

1. تقديم المشورة لرئيس الجامعة حول المسائل المتعلقة بالاختراعات والملكية الفكرية.
2. دراسة الشكاوى والتظلمات المتعلقة بهذه السياسة ومواضيعها وإبداء الرأي أو التوصيات حولها.
3. دراسة التقرير السنوي لمركز الابتكار وريادة الأعمال وأي تقارير أخرى ذات علاقة وإبداء الرأي حولها.
4. دراسة أي توصيات حول تعديل هذه السياسة وما يُبنى عليها من قواعد وإجراءات وخطط وإبداء الرأي حولها.
5. دراسة الجدوى من الحصول على أي تقنيات استراتيجية للجامعة مملوكة للغير سواءً بشرائها أو ترخيصها وإعطاء التوصيات بشأنها.
6. التوصية على صرف المكافآت التشجيعية للمبتكرين وأصحاب الإنجازات العلمية من موظفي الجامعة حسب الضوابط المقترحة عن طريق مركز الابتكار وريادة الأعمال.
7. أي مهام أخرى يكلفه بها رئيس الجامعة فيما يتعلق بالملكية الفكرية.



@IecKau



+96621 6400000 / 67667



iec@kau.edu.sa



iec.kau.edu.sa